

نظرة جديدة إلى المسائل المشتركة بين النحو والبلاغة وأثرها في الدراسات البلاغية والنحوية

سيد علي مير لوشي^١، هادي رضوان^٢

تاريخ الوصول: ١٤٢٨/٢/١٧

تاريخ القبول: ١٤٢٨/٧/١

كانت البلاغة عبارة عن نظرات متناثرة في المصادر النحوية وكانت الجهود النحوية متقدمة على علوم البلاغة ، حتى أن كثيراً من المباحث التي بحثها أهل البلاغة تحدث عنها النحاة قبل تدوين البلاغة. وبعد استقلال العلوم البلاغية دخل كثير من المسائل التي هي من صميم علم النحو فيها وعند التحقيق والتأمل يعلم أنها لاعلاقة لهذه المسائل بموضوع البلاغة وعلم المعاني . ومن هذه المسائل أحوال المسنداليه والمسند وأحوال متعلقات الفعل والقصر والفصل والوصل . فالبلاغيون عرفوا المعاني بأنها علم بأحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ؛ وهذه المسائل بيان للأصول النحوية أو المعاني الوضعية التي لا تتغير . فالأبواب التي تتعلق بعلم المعاني قليلة جداً ، حتى أنها تنحصر في مباحث كالإيجاز والإطناب والمساواة وبعض مسائل الإنشاء والخبر.

الكلمات الرئيسية: البلاغة، النحو، المعاني، الإشتراك

١. أستاذ اللغة العربية و آدابها و مدير قسم اللغة العربية بجامعة اصفهان

٢. طالب مرحلة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بجامعة اصفهان وعضو هيئة التعليم بجامعة كردستان

مقدمة في نشأة علم البلاغة

لم تكن البلاغة عند المتقدمين منضبطة ومحصورة تحت هذه الأبواب التي نراها في العلوم الثلاثة (المعاني والبيان والبدیع)؛ بل كانت متناثرة ضمن المباحث المختلفة؛ وكانت فنونها عند الأدباء والشعراء قبل أن نجد لها أسامي وعناوين مما نجدها عند العلماء فيما بعد. ومما لا شك فيه أن النحو العربي قد استقل بالتسمية وتفرّد بالمباحث المتميزة قبل البلاغة التي كانت عبارة عن نظرات متناثرة في مصادر النحو. وقد أتيح للعلماء من بعد أن يصوغوا تلك النظرات العابرة قواعد بلاغية ذات صبغة علمية.

فالنحاة - كما قال تمام حسان - هم أصحاب الفضل الأول في نشأة البلاغة، والتماس البدايات الأولى للدس البلاغي يجب أن يتم من خلال كتب النحو أولاً (١).

ولعل الجاحظ أول من أطلق "البدیع" على الفنون البلاغية التي كان ينقلها من الرواة (٢). وكره هذا المصطلح عند العلماء حتى جاء الأمير العباسي عبدالله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ) وألف "كتاب البدیع"، وهو في هذا الكتاب يعترف أن التسمية ليست من إبتكاراته، بل هي من تسميات المحدثين (٣). والتي أدخلها ابن المعتز في كتابه وسمها البدیع داخلة في العلوم البلاغية الثلاثة (٤).

وهكذا كان الأمر عند ابن قتيبة وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري وابن رشيق القيرواني وابن سنان الخفاجي وغيرهم (٥). حتى جاء الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وأراد أن يظهر وجوه الإعجاز في كتاب الله العزيز، وألف "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" وللنيل إلى الهدف بحث عن "نظرية النظم" ووضع الحجر الأساس لعلم المعاني وأشار إلى "معاني النحو". وعبدالقاهر النحوي البلاغي هو الذي وجد في أماكن كثيرة أن البلاغة

القرآنية لن تتضح اتضاحاً كاملاً إلا إذا أقيمت أسس للدراسة تبدأ من النحو في خارج العلم الأدبي ثم تنتهي إلى النحو داخله (٦).

فالجرجاني في جهوده البلاغية أفاد كثيراً من الدراسات البلاغية المتداخلة مع الدراسات النحوية في كتب النحاة الأوائل أمثال سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي اعتبره بعض المباحثين "واضع علمي المعاني والبيان"، وابن زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) صاحب معاني القرآن؛ وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢١١هـ) صاحب قواعد الشعر (٧)؛ وتكلم في كتابه "أسرار البلاغة" على بعض فنون البدیع ومباحث البيان ولم يكن أمامه حين ألف هذا الكتاب فكرة المتأخرين كالسكاكي الذي قسم البلاغة إلى ثلاثة فنون، المعاني والبيان والبدیع؛ وإنما كان يرمي إلى أبعد من ذلك "ويرى أن هناك علماً واحداً غاية دارسه أن يستثير الأسرار التي ترفع من قدرة الكلام وتمنحه رتبة الشرف وتوصله إلى ذروة الفصاحة" (٨).

والسكاكي وإن وفق في إخراج الفنون الثلاثة وإظهارها من بين كتب من تقدمه من علماء البلاغة ونظراتهم، فإنه لم يوفق في تصنيفها وتنقيتها من المسائل النحوية مما أشير إليه في موجز المقال. وقد أورد كثيراً من مباحث علم النحو في علم البلاغة، مما سبب إشكاليات جادة في تفهم مسائل العلمين ناشئة عن دراسة مزدوجة تخالف أصول التعليم ويشوش الأمر على المعلم والمتعلم.

وهأنذا في هذا المقال لكي نخطو بالدراسات البلاغية خطوة إلى الأمام ولكي يصير الدرب أوضح وأجلى للباحث عن علم البلاغة والدارس لها، نبحت عن المسائل النحوية الواردة في علم البلاغة وثبتت أنهما من صميم علم النحو ويجب أن تنقل إليها. هذا ولم نر من حققها من قبل ولا مبالغة إذا قلنا إننا لم يسبقنا إليها أحد. وهي كما يلي:

١. المسند إليه

الناقص، أم اسما للحرف المشبهة بالفعل. وميزوا في دراستهم بين أنواع التعريف، فاستنبطوا دواعٍ للتعريف بالإضمار وأخرى للتعريف بالعلمية وأخرى للتعريف بالموصولية وهكذا. وكل ذلك يرجع إلى تلك الإفادة التي تحدث عنها النحاة في التعريف. وقد بحثوا في دواعٍ تنكير المسند إليه وتعرضوا للبحث في أنواع النكرة، وكل ذلك يرجع إلى تلك الإفادة التي تحدث عنها النحاة في التنكير.

١-١-١ تعريف المبتدأ بالإضمار

فمن دواعي تعريف المبتدأ بالإضمار عند البلاغيين، مناسبة مقام التكلم والخطاب والغيبة والبيان بعد الإبهام (١٠). فمناسبة مقام التكلم كما في قول بشار:

أنا المرعث لا أخفى على أحد

ذرت بي الشمس للقاصي وللداني (١١)

أتى البلاغيون بهذا البيت ولكن هل ههنا سبيل آخر لبيان ما هو المراد عند بشار؟ فلا بد من أن يقول (أنا المرعث) وليس هذا رعاية لمقتضى الحال كما قاله أهل المعاني. فالأصل عند الحديث عن النفس أن يأتي المتكلم بضمير التكلم ولا يجوز أن يأتي بضمير الخطاب أو بشيء آخر مثلاً. وهكذا مقام الخطاب كما في قول الشاعر:

وأنت الذي أخلقتني ما وعدتني

وأشمت بي من كان فيك يلوم (١٢)

فأي شيء آخر يقوم مقام (وأنت الذي أخلقتني)، حتى يقال إنه أتى رعاية لمقتضى الحال. أيستطيع الشاعر أن يقول في هذا المقام الذي هو مقام الخطاب: (وهو الذي أخلقتني) أو (وأنا الذي أخلقتني)؟ فهذا هو الأصل الذي يجب مراعاته في الكلام. ومناسبة مقام الغيبة كما في قوله تعالى: (و اصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين) (١٣) فأى لفظ يقوم مقام (هو) في (وهو خير الحاكمين)؟

بحث علماء المعاني عن أحوال المسند إليه من الذكر والحذف والتعريف والتكثير والتقديم والتأخير وغير ذلك؛ وعند ما نتأمل كل تلك الحالات، نرى أن مدارها هو الإفادة التي ترتبط بالمخاطب وفي الواقع كل ذلك يرجع إلى رعاية جانب المخاطب؛ ولكن النحاة أيضا لم يهملوا هذا الجانب في المسند إليه، سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً أم غيرهما. فكثير مما جاء به أهل المعاني في هذا المبحث ليس إلا بياناً للأصل النحوي.

١-١-١ الإبتداء بالمعرفة

فالإبتداء بالمعرفة مثلاً هو الأصل عند النحاة، لأنه لا يجوز أن تخبر المخاطب عن المنكور، فمراعاة حال المخاطب واجب عند النحاة، ولكن هذا هو أصل نحوي لا ارتباط له بالتعريف الذي ذكره البلاغيون لعلم المعاني. قال سيبويه: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأفهما شيء واحد وليس بمترلة قولك: ضرب رجل زيداً لأفهما شيئاً مختلفان، وهما في كان بمترلتها في الإبتداء إذا قلت: (عبدالله منطلق) تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: (كان زيد حليماً)، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: (ضرب زيداً عبدالله). فإذا قلت: (كان زيد) فقد ابتدأت بما هو معروف عنه مثله عندك. وإنما ينظر أن تعرف صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ. فإن قلت: (كان حليماً) أو (رجل) فقد ابتدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور. فالمعروف هو المبدوء به ولا يبدأ بنكرة كما يكون فيه اللبس". (٩)

والبلاغيون قد بحثوا عن دواعي تعريف المسند إليه ودواعي تنكيهه، سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً، أم اسماً للفعل

وفي البيان بعد الإجماع قال النحاة والبلاغيون : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار (١٤) كقوله تعالى: (قل هو الله أحد) ويجب أن يكون الضمير مرفوعاً بالابتداء. وهذه قاعدة نحوية وإن نلاحظ فيها صبغة بلاغية، أشار إليها ابن الحاجب في شرح المفصل في مبحث ضمير الشأن (١٥)، قال: وإنما لم يأتي بالشأن الذي هو المظهر موضع المضمراً لأن المضمراً بهم من المظهر نحو: هو زيد قائم وإنه زيد قائم .

١-١-٢ تعريف المبتدأ بالعلمية

وهكذا الأمر في تعريف المسند إليه بالعلمية؛ فعندما يريد المتكلم أن يخبر عن شخص بعينه ويحضره في ذهن السامع فلا بد من أن يذكر علم ذلك الشخص ، فيقول مثلاً زيد قائم ولا سبيل إلى العدول عن ذلك الأصل النحوي لأن مدار الكلام لدى النحويين على الإفادة ولا إفادة في غير هذا التركيب (١٦) .

أما إذا كان الاسم العلم متضمناً معنى محموداً أو مذموماً أو غير ذلك فذلك من فروع الأصل النحوي ولا علاقة له برعاية المقتضى عند التأمل. مثال ذلك قول القائل: أبوجهل أعتى عتاة القريش. فالتكلم يريد أن يخبر عن شخص لقب أبا جهل وهو بذلك معروف ولا يستطيع أن يأتي باسم آخر مكانه وإن كان في ضمن هذا اللقب معنى آخر هو الإهانة والتحقير. ويؤيد هذا المدعى أنه إذا قيل: عمرو أعتى عتاة قريش لم يكن الكلام مفيداً لأن المخاطب لا يعلم أن عمراً هو عمرو بن هشام أبوجهل (١٧) .

١-١-٣ تعريف المبتدأ بالإشارة

وفي تعريف المسند إليه بالإشارة ، فالأصل النحوي بيان مراتب القرب والبعد بهذه الأسماء ، سواء أكانت الإشارة

حسية أم معنوية (١٨). وكل ما ذكره البلاغيون من سائر الدواعي يرجع إلى هذا الأصل عند التحقيق . فكمال العناية مثلاً يكون باعثاً لكون الشيء قريباً من المتكلم وإذا كان الشيء قريباً منه فلا يجوز استعمال الإسم المختص بالبعيد كما في قوله تعالى: (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه). (١٩)

١-١-٤ تعريف المبتدأ باللام

وفي تعريف المسند إليه بالألف واللام ، فالمعاني التي ذكرها أهل البلاغة هي من معاني (الألف واللام) الوضعية ولا علاقة لها بمقتضى الحال في الواقع . (فالألف واللام) يكون في أصل الوضع للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب كما في (رأيت رجلاً وامرأة وكان الرجل قائماً) وللدلالة على الجنس كما في : (الدينار خير من الدرهم)، وللإستغراق كما في (الإنسان أخو النسيان) . فهذه المعاني كلها من معاني حرف التعريف الوضعية (٢٠).

١-٢-٢ تنكير المبتدأ

وأما تنكير المبتدأ عند أهل المعاني إما لإفادة الأفراد نحو قولك: (عندي كتاب) ، وإما لإفادة النوعية (٢١) نحو قوله تعالى: (وعلى أبصارهم غشاوة) (٢٢)، وهذان المعنيان يستفادان من التنوين والتنكير . وإفادة التعميم فيما إذا كان المبتدأ لفظاً من ألفاظ العموم مستفادة من لفظ المبتدأ نفسه أيضاً كما في قوله تعالى: (كل إلينا راجعون) (٢٣) ودلالة النكرة على التكثير والتقليل والتفخيم وغيرها من قبيل حذف ما يعلم عند المتكلم والمخاطب كما في قوله تعالى: (ورضوان من الله أكبر) (٢٤)، أي قليل من الرضوان ، وقوله : (سلام عليكم) (٢٥)، أي سلام يجلب عن السلام المعهود ويفضله، وكقول القائل: (جائني ضيوف) أي

الواضع كما أن التجدد والإستمرار موجودان في معنى الفعل ابتداءً ومن عند الواضع. فالإسم كما عرفه النحاة ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وعدم الإقتران بالزمان يسبب الثبوت، والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة، والإقتران يسبب التجدد والحدوث. فبالبحث عن كل هذه الأحوال يتعلق بعلم النحو لا البلاغة.

٢-٢ تعريف الخبر وتنكيره

أما تعريف الخبر وتنكيره فقد بحث عنهما النحاة . والأصل في الخبر عند كثير من المعربين أن يكون نكرة ولكن هذا ليس بشيء عند محققي النحاة.(٢٩) لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه ، وإنما المجهول إنتسابه إليه.

أما البلاغيون فقد قصرُوا كلامهم على دواعي تعريف الخبر باللام فقط ولم يتعرضوا لأقسام أخرى للتعريف كما فعلوا في تعريف المسند إليه(٣٠)، وكل هذه الدواعي لارتباط له بعلم المعاني.

٢-٢-١ الدواعي البلاغية للإتيان بالمسند معرفة باللام:

١- إفادة السامع أمراً معهوداً من المسند إليه (٣١) نحو قوله تعالى: (وهو الغفور الودود)(٣٢) فالغرض من التعريف هنا، إفادة السامع حكماً على أمر معلوم له بأخر باعتبار تعريف العهد، والعهدية من معاني اللام الوضعية التي بحث عنها النحويون.

٢- إفادة كمال الصفة في الخبر نحو قوله تعالى: (وأولئك هم الغافلون) (٣٣)، فاللام هنا للجنسية وهي لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها "كل" مجازاً والجنسية بأقسامها من معاني اللام الوضعية النحوية.(٣٤)

ضيوف كثيرة . فحذفت الصفة في كل ذلك اعتماداً على علم المخاطب بما(٢٦).

١-٣ تقديم المسند إليه وتأخير

وهكذا الأمر في تقديم المسند إليه وتأخير. فالنحوي لا ينظر إلى اللفظ فقط، بل ينظر إلى اللفظ والمعنى معاً. فإذا لم تكن قرينة فرعاية الأصل النحوي واجبة، أما إذا دلت قرينة على شيء غير هذا، فرعاية المعنى واجبة. فإذا كان المبتدأ من ألفاظ الصدارة أو اتصل بلام الإبتداء أو كان الخبر محصوراً فيه أو ما أشبه ذلك، فتقديمه واجب وإلا فلا. وأشار الجرجاني إلى صاحب الكتاب وإلى ما قاله في التقديم من أنهم-أي النحويين- يقدمون الذي بيانه أهم وهم بشأنه أعنى وإن كان جميعاً يهما فهم ويعنيانهم.(٢٧)

فمسألة التقديم والتأخير لا تنحصر في المبتدأ والخبر. وحين نسترسل في قراءة كتاب سيبويه نجد دراسات أخرى في التقديم تزيد على ما نقله الجرجاني في هذا الموطن. بل قد تكون أصلاً لكل ما ذكره الجرجاني في هذا الباب.

٢- المسند

٢-١ كون المسند إسمياً أو فعلاً

يبحث أهل البلاغة عن المسند إذا كان إسمياً وإذا كان فعلاً وعن الأحوال التي تقتضي كون المسند إسمياً أو فعلاً . فالإسم يدل على الثبوت ، أما الفعل فيدل على الحدوث في الزمان الماضي إن كان ماضياً والتجدد والإستمرار إن كان مضارعاً ، والحدوث في المستقبل إن اقترن بما يدل على الإستقبال.

وأشار الجرجاني إلى هذا الفرق اللطيف وإلى أنه تمس الحاجة في علم البلاغة إليه.(٢٨) وعند التأمل في كلامه نرى أن الثبوت موجود في معنى الإسم ابتداءً ومن عند

٣- إفادة قصر الجنس على شيءٍ تحقيقاً، نحو: زيد الأمير. (٣٥)

٤- إفادة قصر الجنس على شيءٍ مبالغة (٣٦) لكمالها فيه، نحو: عمرو والشجاع، فالقصر بأقسامه - كما سنبحث عنه فيما بعد- بحث نحوي لا علاقة له بعلم البلاغة.

٢-٢-٢ الدواعي البلاغية للإتيان بالمسندنكرة

وتنكير المسنديكون لأحد أسباب تنكير المسند إليه التي بحثنا عنها من قبل، وكلها- كما أثبتنا- مسائل نحوية لا تتعلق بعلم المعاني فلا حاجة إلى الإطالة فيها، هذا ويمكن أن نحرر المسألة بطريقة أخرى وهي أن تنكير المسنديكون لعدم إرادة الحصر والعهدو هذا فرع إرادتهما وفضلنا القول فيها. فترجع كل هذه المسائل إلى الأصول النحوية (٣٧).

٢-٣ ذكر المسند وحذفه.

هذه المسألة لفظية مع مراعاة المعنى، فيحسن أن يبحث عنها بحذا فيرها في علم النحو. فالحذف مثلاً لا يكون إلا إذا كانت قرينة تدل على المحذوف فهو من قبيل حذف ما يعلم الذي ذكره النحاة والبلاغيون صرحوا بأنه لا بد من قرينة تدل على المحذوف (٣٨) وهذه القرينة إما سؤال محقق وإما سؤال مقدر ومهما يكن من أمر فالعلم بالمحذوف ثابت. وقد صرح النحاة بأنه يطرد حذف الفعل مفسراً (٣٩)، نحو: (وإن أحدمن المشركين استجارك) (٤٠) و(إذا السماء انشقت) (٤١) و(قل لو أنتم تملكون) (٤٢).

وقد يذكر المسند ليتعين أنه اسم، فيستفاد منه الثبوت أو فعل، فيستفاد منه التجدد. أو ظرف، فيورث احتمال الثبوت والتجدد. (٤٣) وكل من الثبوت والتجدد مستفاد من أصل الوضع في الإسم والفعل كما ذكرناه.

وخلاصة القول أنه لا نرى شيئاً مما ذكره البيانون في مبحث المسند إلا وقد ذكره النحاة وهو في الواقع من قبيل ذلك العلم، لأننا لا نحصر علم النحو بأحوال أو آخر الكلمات إعراباً وبناء كما قاله العربون وإنما النحو معرفة أحوال الكلمات والكلام مع مراعاة المعاني وهذا ما أشار إليه الجرجاني وليس كثير من مباحث علم المعاني إلا معاني النحو.

٣- أحوال متعلقات الفعل

٣-١ لم يستوعب كثير من أهل البلاغة هذه الأحوال، بل ذكر منها الفاعل والمفعول. هذا والفاعل مسند إليه وذكر أحواله في باب المسند إليه أليق. ومهما يكن من أمر فلا شك في أن الفعل مع المفعول عند النحاة كالفاعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لإفادة وجوده فقط؛ فعمل الرفع في الفاعل ليفيد وقوعه منه والنصب في المفعول ليفيد وقوعه عليه. فالمتكلم تارة يريد الإخبار عن الفعل أي الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول، فيقول: وقع الضرب ونحوه وليس في هذا التركيب شيء من تعلقات الضرب؛ وتارة يراد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الإخبار به فيذكر فاعله أبداً عند البصريين إلا في مواضع مستثناة (٤٤)؛ ويجوز الحذف عند الكسائي. وكل ذلك يتعلق بعلم النحو كما رأينا. ثم إن كان الفعل متعدياً فتارة يقصد الإخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبين للمفعول نحو: ضرب زيد، وتارة يقصد الإخبار بالفاعل ولا يذكر مفعوله. فلا بد في الفاعل والمفعول وغيره من متعلقات الفعل من زيادة فائدة.

قال ابن هشام: "وتارة يتعلق- أي الغرض- بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي، إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذو فالأن الفعل

(٦١)، أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم. ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول، نحو: (قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم) (٦٢) أي: هو سحر... ويكثر حذفه في الفواصل، نحو: (وما قلتي) (٦٣)... ويجوز حذف مفعولي أعطى نحو: (فأما من أعطى) (٦٤) وثانيهما فقط، نحو: (ولسوف يعطيك) (٦٥) وأولهما فقط خلافاً للسهيلى نحو: (حتى يعطوا الجزية) (٦٦) " (٦٧).

ومن المواضع التي يحذف المفعول فيها بعض أقسام التضمنين، قال ابن هشام:

"الرابع عشر أن يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى: (ولا تعد عينك عنهم) (٦٨)، (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) (٦٩)... فإنها تضمنت معنى (ولاتنب) و(يخرجون)" (٧٠).

ومن المعلوم للناظر في كتب البلاغيين، أنهم لم يبحثوا إلا عن قليل من هذه المسائل وتركوا البحث عن كثير منها، فيحسن أن تنقل مثل هذه المباحث إلى مواضعها الأصلية اللائقة بها.

٣-٣ التقديم

بحث عنه أهل البلاغة في مواضع متعددة. فتحدثوا عنه في أحوال المسند وفي أحوال المسند إليه وفي أحوال متعلقات الفعل. وتقدم أجزاء الكلام بعضها على بعض راجع إلى جنس من أجناس أساليب الكلام النحوية وفي الحقيقة أن التقديم مسألة نحوية وليست بينه وبين البلاغة نسبة تكون سبباً للحديث عنه فيها.

وتقدم بعض المعمولات على بعض يكون لأحد أمور (٧١):

٣-٣-١ إما لأن ذلك التقديم هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه. كالفعل فإن أصله التقديم على سائر معمولات الفعل لكونه عمدة، وكذلك المفعول الأول في باب أعطيت

ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له، ومنه: (ربي الذي يجيي ويميت) (٤٥)، (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (٤٦)، (كلوا واشربوا ولا تسرفوا) (٤٧)، (وإذا رأيت ثم) (٤٨)، إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف و إذا حصل منك رؤية هنالك. وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران، نحو: (لاتأكلوا الربا) (٤٩)، (ولاتقربوا الزنا) (٥٠)، (ماودعك ربك وما قلتي) (٥١) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: (أهذا الذي بعث الله رسولا) (٥٢)، (وكلا وعد الله الحسنى) (٥٣) " (٥٤)، وليس كل ما ذكره البلاغيون خارجاً من هذه الأقسام.

٣-٢. أما حذف المفعول مع تقديره، فهو من قبيل حذف ما يعلم أيضاً، لأنه يقصد فيه البيان بعد الإيهام كما في فعل المشيئة مثلاً، نحو: (فلو شاء لهداكم أجمعين) (٥٥) لأن مضمون الجواب قرينة دالة على المفعول فلا حاجة إلى ذكره، بل لا يحسن الكلام إذا قيل: (فلو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين). فالأصل النحوي يستلزم كل ذلك ولا علاقة له بعلم المعاني وتعريفه. وبحث ابن هشام عن حذف المفعول بالتفصيل، قال:

"يكثر بعد (لو شئت) نحو: (فلو شاء لهداكم أجمعين) (٥٦) أي: (فلو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه نحو: (الإنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون) (٥٧) أي: أنهم سفهاء، ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون) (٥٨) وعائد على الموصول نحو: (أهذا الذي بعث الله رسولا) (٥٩)... وجاء في غير ذلك نحو: (فمن لم يجد فصيام شهرين) (٦٠)، (فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً)

أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال" (٧٦)؛ فالمعاني ينظر إلى أحوال اللفظ العربي ولكن لا عن نفس تلك الأحوال بل مع لحاظ الحيثية التي هي المطابقة لمقتضى الحال .

ويقول السكاكي: " إعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الإستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ، وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عن له فضل تميز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عن سواهم، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق" (٧٧) .

والتفتازاني بعد أن يطول شرحه على تعريف الخطيب يقول: "ثم الأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال" (٧٨).

ثم بعد الإذعان بالكيفية والحيثية في هذه التعاريف ألموا بالبحث عن طرق القصر، وكل ذلك يتعلق بمعاني الحروف ولا يجمعه تعريف علم المعاني. وأعجب من هذا أن البهاء السبكي يصرح في نهاية حديثه عن أغراض العطف على المسند إليه بأن " لحروف العطف السابقة استعمالات أخرى مذكورة في علم النحو تركناها لأننا نذكر في هذا العلم (أي المعاني) ما يتعلق بمعاني الحروف لا ما يتعلق بحروف المعاني، فإن أحكام الحروف واستعمالاتها من موضوع علم النحو". (٧٩)

فانظر إليه كيف صرح أولاً بان لهذه الحروف استعمالات أخرى مذكورة في كتب النحو، وثانياً بان ما ذكرناه يتعلق بمعاني الحروف وثالثاً باننا نبحت في المعاني عن معاني الحروف لا عن حروف المعاني ولم يتنبه أن معاني الحروف ليست داخلية في علم المعاني.

زيداً درهماً لأنه في الأصل الفاعل المعنوي. فليس كل ما ذكره البلاغيون في هذا المجال إلا بياناً لهذا الأصل النحوي (٧٢).

٣-٣-٢ وإما أن يعدل عن الأصل فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض وقوع الفعل بالمفعول لا صدوره عن الفاعل ، كقول القائل: قتل الخارجي فلان فإن الغرض متوجه لقتل الخارجي لا غير. وهذا من قبيل الاحتراز من العبث وذكر الأهم الذي ذكره النحاة أيضاً (٧٣).

٣-٣-٣ وإما لأن في تأخير حيفة أن يلتبس المعنى بغيره ، كقوله سبحانه وتعالى: (وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه) (٧٤) ، فإنه لو قيل : يتكتم إيمانه من آل فرعون لتوهم أن (من آل فرعون) صلة يكتم فيختل المقصود، والإحتراز من الوقوع في اللبس من الأغراض النحوية. هذا وقال كثير من النحاة إن الوصف بالجملة أصله التأخير عن الوصف بالجار والمجرور، فهذا أيضاً بيان للأصل النحوي ولا حاجة لتعليقه أصلاً لأن ما كان بالوضع والذات لا يعلل بالغير (٧٥).

هذا ولا مانع من عدتقديم ماحقه التأخير من مباحث البلاغة لأن في هذا التقديم معنى أو معاني ثانوية تنظر إليها علم البلاغة.

٤- القصر

بحث جميع أهل البلاغة عن مسألة القصر وتعريفه وأنواعه وطرقه وكيفية دلالاته: وعند ما نتأمل نرى أن كثيراً من هذه المباحث ليس داخلية في فن المعاني إنما هو من مباحث علم النحو وليس البحث عنه في كتب البلاغة الاكثرية للاقسام وتشتيتاً للأذهان.

٤-١ وقبل كل شيء ينبغي أن يعلم أن البلاغيين أنفسهم عرفوا المعاني وبينوا حدوده؛ فعلم المعاني "هو علم يعرف به

۴-۲ طرق القصر

ذكر البلاغيون للقصر أربعة طرق: العطف، النفي والإستثناء، القصر بإنما والتقديم. وقد يحصل بغير هذه الطرق. قال التفتازاني: "وللقصر طرق والمذكور ههنا أربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك: زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما أشبه ذلك" (٨٠)

فقوله في تحصيل معنى القصر بغير الطرق الأربعة: "زيد مقصور على القيام ومخصوص به" وما أشبه ذلك يصرح بأن القصر معنى حرفي يمكن أن يعبر عنه بتعبير آخر وليس لهذه الطرق أي صلة بالمعاني. فيجب أن يبحث عن القصر بإلا في باب الإستثناء وإنما في باب حروف المشبهة بالفعل وهكذا. وحتى القصر بغير الطرق الأربعة مثل التقديم وضمير الفصل وتعريف المسند أيضا داخل في أبواب النحو ويعد من الأساليب النحوية ويبحث عنه في الباب الذي يليق به؛ فيبحث عن ضمير الفصل في تعريف المسند في باب المبتدأ أو الخبر ويبحث عن تقديم ماحقه التأخير في باب المفعول والمبتدأ أو الخبر. وليست أي مطابقة لمقتضى الحال ملحوظة في هذه الطرق بل هذه الطرق أساليب لإظهار معنى الحصر. وهذا مشعر بأن البحث عن طرق القصر لا علاقة له بعلم المعاني من حيث نفس الطرق.

ثم يقول التفتازاني: "كأنهم جعلوا القصر بحسب الإصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الأربعة ويمكن أن يجعل الفصل وتعريف المسند أيضا من طرق القصر، لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند إليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم" (٨١).

وهذا إدعاء يبدو أنه لا يستقيم وفي غاية الإبهام، وأيضا ما هي علاقة هذا الإصطلاح بتعريف العلم وموضوعه؟

هذا ومعنى القصر في هذه الطرق الأربعة مستفاد من نفس التركيب وفي الحروف خاصة من نفس الحروف، والبحث عن معاني الحروف عند التأمل يتعلق بعلم النحو لا بالمعاني الذي رأينا تعريفه وحدوده. والبلاغيون قد صرحوا بذلك في بعض من المواضع ولكنهم في مقام توجيه الإتيان بباب القصر في البلاغة لم يستطيعوا أن يتجاوزوا التعرض لبعض الإصطلاحات المنطقية مما لا علاقة له بالذوق البلاغي.

۴-۳ القصر بطريق العطف

تعرض النحاة في كتبهم لحروف العطف ومعانيها وشروطها وأشار البلاغيون الى بعض ما بحث عنه النحاة عند ما بينوا القصر وطرقه.

قال التفتازاني: "منها العطف كقولك في قصره أي قصر الموصوف على الصفة أفراداً: زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتباً بل شاعر، مثل بمثلين أحدهما أن يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس، وفيه إشعار بان طريق العطف للقصر هو "لا و بل" دون سائر حروف العطف وأما "لكن" فظاهر كلام المفتاح والإيضاح في باب العطف أنه يصلح طريقاً للقصر ولم يذكره ههنا" (٨٢)

صرح التفتازاني بأن طريق العطف للقصر هو "لا و بل" دون سائر حروف العطف وفي هذا تصريح بأن القصر من معاني "لا و بل" وليس من معاني بقية حروفه وهذا عين ما قاله النحاة.

قال الإربلي في معنى لا العاطفة: "فمنها العاطفة وهي مع إشراكها الثاني في إعراب الأول كجملة الحروف العاطفة، لنفي النسبة عن مفرد بعد ثبوتها للمتبوع، نحو: جاءني زيد لا عمرو ويعلم من قولنا بعد ثبوتها أنها لا تجيء

ومما يدل على أن القصر مستفاد من نفس معنى الحرف، أن الجرجاني صرح بأن "لا" تدل على قصر القلب فقط دون الأفراد لأنها لا تنفي عن الثاني ما وجب للأول فلا تنفي المشاركة مع الأول.

قال التفتازاني في بيان رأى الشيخ: "واعلم أن كلام الشيخ في دلائل الإعجاز مشعر بأن "لا وإنما يدلان على قصر القلب دون الأفراد، لأنه قال ليس المراد بقولهم أن "لا" تنفي عن الثاني ما وجب للأول، أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل، ألا ترى أنه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو أنه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى أن الجائي هو زيد لا عمرو؛ فهو كلام مع من غلط فزعم أن الجائي عمرو لا زيد، لا من اعتقد أنهما جائيان" (٨٨).

ثم سكت بعض البلاغيين عن سائر الحروف ك(بل) و(لكن) أما ابن الحاجب فقد أشار إلى معنى (لكن) في معرض الحديث عن الفروق بينهما مما يدل على أن فيهما معنى القصر أيضاً. قال "وأما الفرق بين (بل) و(لكن) وإن اتفقا في أن الحكم للثاني فهو أن (لكن) وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها والكلام ههنا في عطف المفرد بها، ولا يستقيم تقديره إلا مثبتاً لامتناع تقدير النفي في المفرد وإذا وجب أن يكون مثبتاً وجب أن يكون ما قبلها نفيًا كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو" ولو قلت جاءني زيد لكن عمرو لم يجوز ما ذكرناه" (٨٩).

وإذا أعدنا النظر في ما قاله الإمام الجرجاني في معنى (لا) العاطفة وقارناه بما قاله ابن الحاجب، نرى أن (لكن) تناسب في موضع القصر قلباً لا إفراداً وهذا يدل على أن القصر من معناها الوضعي، فهي ك(لا) العاطفة غير أن (لا) تفرقها في أن الحكم للأول دون الثاني. (٩٠)

إلا بعد موجب، فلا تجيء بعد الإستفهام والنهي والعرض والتمني والتحضيض وتجيء بعد الأمر نحو: إضرب زيداً لا عمراً إلخا له بالموجب" (٨٣). فهل ما قاله التفتازاني غير ما قاله الإربلي في معنى "لا" العاطفة؟ وهل يدل كلام الإربلي على معنى غير قصر القلب الذي بحث عنه النحاة؟ ثم قال بعد هذا: "ومن قولنا مفرد أنها لا تعطف الإسمية وكذا الفعلية فلا يقال: زيد قائم لا عمرو قاعد ولا قام زيد لا قعد عمرو لأنها وضعت لعطف المفردات" (٨٤)، فهي لا تعطف الإسمية والفعلية لأن القصر لا يستفاد من عطفها بل من عطف المفردات. فإذا استقام معنى القصر صح استعمالها لأن القصر من معاني "لا" العاطفة ولهذا قال: "إلا إذا كان الفعل مضارعاً على قلة نحو يقوم زيد لا يقعد تشبيهاً بالمفرد كأنك قلت زيد قائم لا قاعد" (٨٥).

ثم أشار الإربلي إلى نكتة تؤكد أن "لا" العاطفة موضوعة لمعنى القصر لا لمعنى آخر، يقول: "وتتمحض لتوكيد النفي وقول بعضهم معناها إثبات النسبة للأول ونفيها عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو ضعيف، لثبوت النسبة في جاءني زيد قبل دخول "لا" فهي لا تفيد إلا مجرد النفي" (٨٦).

فقول هذا البعض وإن كان في بادئ النظر دالاً على معنى القصر، لكنه عند التأمل نرى أن القصر مستفاد من توكيد النفي بعد ذاك الإثبات الموجود من قبل.

وقال ابن هشام في المغني في شروط لا العاطفة:

"والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد. لأنه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة" (٨٧)

وفي هذا إشارة إلى أن معنى "لا" العاطفة الوضعي النحوي القصر وإلا لم يكن لما قاله ابن هشام من تعاند المتعاطفين معنى.

يذهب إلى أنه ليس بقصر يرى أنه قيد مصحح للحكم لا غير، فكأنك في هذا المثال قلت: جاء القوم المغايرون لزيد، كما تقول "جاء القوم الصالحون" وهذا بخلاف " ما جاءني إلا زيد" وأشار إلى نفس هذا المعنى الشريف الجرجاني حيث قال: السر في إفادة القصر في الإستثناء من النفي دون الإيجاب، أنه يحسن عند النفي والإستثناء أن يُعتقد اعتقادُ المخاطب للشركة أو للعكس أو تردده ولا يحسن ذلك الإعتبار في الإستثناء من الإيجاب وهذا ما يشهد به الذوق السليم. (٩٦)

فدلالة هذا الطريق على القصر بالوضع، فإنه مستفاد من مجموع معنَى النفي و"إلا" الإستثنائية وهذا أيضا يتعلق بمعانى الحروف وإن كان المعنى مستفادا من مجموع حرفين مثلاً.

٤-٥ القصر ياأما

قال الإربلي في كتابه جواهر الأدب: "إنما لفظ ركب من "إن" المشبهة بالفعل والتي بطل عملها و"ما" الحرفية الزائدة التي كفت عمل "إن" ؛نحو: إنما الكذب مضر... وتستعمل حرف حصر ويأتي محصورها-أي المحصورفيه- متأخرا دائما بخلاف محصور "إلا". فإذا قلت "إنما زيد شاعر" حصرت الشعر بزيد" وإذا قلت: إنما الشاعر زيد، شاعر هو المحصور" (٩٧). ولكن الظاهر في: إنما زيد شاعر، على العكس لأنك حصرت وصف زيد بالشعر.

وقال ابن عطية: "إنما" لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ويصلح مع ذلك للحصر". (٩٨) والذي يستفاد من كلام الإربلي وابن عطية أن "إنما" وإن كانت مركبة من "إن" و"ما" الكافة ولكنها بعد التركيب وضعت لمعنى جديد هو الحصر وإن كان الحصر لاينافي التأكيد والمبالغة أيضا، فالقصر في هذا الأسلوب معنى حرفي وهو داخل في علم النحو والمعاني.

فالقصر من معاني هذه الحروف وهذا ما أشار اليه بعض أهل البلاغة - كالسبكي - (٩١) صريحاً وبعضهم ضمنا(٩٢) ومما يويده ما نقله الدسوقي والأمير عن السكاكي والجرجاني في حاشيتهما على قول ابن هشام في مبحث شروط لا العاطفة:

"قوله: أن يتقدمها إثبات، مراده الإثبات المدلول عليه بصريح الجملة كما مثل فيخرج الإستثناء على النفي فلا يجوز: ما زيد إلا قاعد لا قائم. وصرح السكاكي في المفتاح والجرجاني في دلائل الإعجاز بامتناعه. قالا لأن "لا" موضوعة لان تنفي بها ما أوجبه للمتبوع، لا لأن تنفيدها النفي في شيء نفيته عنه وهو يقع كثيرا في كلام المؤلفين كقول الكشاف: فإذا عزم فتوكل على الله لأن ما هو الأرشد والأصلح لا يعلمه إلا الله لا أنت". (٩٣)

توضيحه أنا إذا قلنا: ما زيد إلا قاعد، نفينا عنه القيام ضمنا، فلا معنى لنفيه تارة أخرى. ولكن في كلام الزمخشري رد للسكاكي والجرجاني، فإنه كان من فحول النحو والبلاغة.

فالقصر من معاني "لا" ولا تأتي-في رأي الأكثرين- بعد قصر آخر كالنفي والإستثناء. هذا ولا منافاة في أن يكون في "لا" معنى آخر غير القصر كالتصريح بالنفي مثلاً. (٩٤)

٤-٤ القصر بالنفي والإستثناء

القصر في هذه الطريقة عند البلاغيين مستفاد من النفي والإستثناء كليهما لا الإستثناء مطلقاً، قالوا إذ الإستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم. (٩٥) وقيل الإستثناء من الإيجاب قصر أيضا لأنك إذا قلت: "قام القوم إلازيدا" قصرت عدم القيام على زيد ومن

التخصيص من غير وضع لذلك وجزم عقل حتى أن من لم يكن له هذا مع كمال قوته الإدراكية والتسابق إلى القوة العقلية ربما يناقش في ذلك ولهذا قال ابن الحاجب: إن التقديم في الله أحمد للإهتمام وما يقال إنه للحصر لا دليل عليه، انتهى" (١٠٢).

ويفهم من هذا القول أمور ، أولاً أن الدلالة على القصر ههنا ليست دلالة الوضع بل دلالة المفهوم والمدلول. قال التفتازاني: " فدلالة الرابع أي التقديم بالفحوى ، أي مفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل من له الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وإن لم يعرف أنه في اصطلاح البلغاء كذلك" (١٠٣).

ثانياً أن التخصيص هو الحصر عند أهل البلاغة وخالفهم البعض. قال التاج السبكي: " والإختصاص الحصر خلافاً للشيخ الإمام والد المصنف (أي السبكي الأب) حيث أثبتته وقال ليس هو الحصر ، وإنما هو قصد الخاص من جهة خصوصه... كالخصوص بالمفعول للإهتمام به فيقدم لفظه لإفادة ذلك. نحو زيدا ضربت ، فليس في الإختصاص ما في الحصر من نفي الحكم عن غير المذكور... وحاصله أن التقديم للإهتمام وقد ينضم إليه الحصر لخارج" (١٠٤).

ثالثاً أن التقديم مفيد للقصر في جميع المواضع وهذا فرع وحدة التخصيص والحصر.

وإنما الاستفادة من هذه الآراء أن طرق القصر داخلية في باب النحو والبلاغيون بحثوا عن دلالة الثلاثة الأولى على القصر وصرحوا بأنها بالوضع، ودلالة التقديم إذا كانت بالمفهوم والفحوى- كما عليه التفتازاني- لا تغير أصل المدعى وهو أن القصر بحث نحوي لا يتعلق بعلم المعاني. هذا التقديم نفسه نوع من أنواع الأساليب النحوية والقصر الاستفادة منه من فروع هذا الأسلوب فيحسن أن نبحت عنه في

وقد صرح التفتازاني في موضعين بأن الحصر في إنمائي حرفي، أحدهما في مقام إثبات معنى القصر في إنمائي يقول: "إنمائي إثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه... ولصحة انفصال الضمير معه" (٩٩). والآخري في مقام بيان كيفية الدلالة في طرق القصر حيث يقول: "ودلالة الثلاثة الباقية- أي النفي والإستثناء والعطف وإنمائي- بالوضع لأن الواضع وضع لا ويل والنفي والإستثناء وإنمائيان تفيد الحصر" (١٠٠).

ومما يؤكد وجود القصر كمعنى حرفي في "إنمائي" تصريح عبد القاهر الجرجاني بأنها يدل على قصر القلب دون الأفراد. قال التفتازاني في شرح هذا النظر نقلاً من الإمام الجرجاني: " وهذا المعنى قائم بعينه في إنمائي ، فإذا قلت: إنمائي جاءني زيد لم تكن تنفي أن يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المحييء الذي أثبتته لزيد عن عمرو ، فهو كلام مع من زعم أن الجائي عمرو لا من زعم أن زيدا وعمرا جائيان ، فان زعمت أن المعنى إنمائي جاءني من بين القوم زيد وحده ، فإنه تكلف والكلام هو الأول وبه الإعتبار ولم يقيد بنحو وحده لأنه السابق إلى الفهم" (١٠١).

فهذا أيضا يدل على أن "إنمائي" متضمن لمعنى القصر وهي موضوعة له وإلا فالقول بدلتها على قصر القلب دون الأفراد ترجيح بلا مرجح وهذا مما لا يرتكبه مثل الجرجاني النحوي البلاغي.

٤-٦ القصر بالتقديم

عده البيانين من طرق القصر وادعوا إفادته الإختصاص، والإختصاص هو القصر عندهم. قال السعد في شرح المفتاح: " دلالة التقديم على التخصيص بواسطة مدلول الكلام ومفهومه الخطابي وحكم الذوق أي القوة المدركة لخواص التراكيب ولطائف إعتبارات البلغاء بإفادته

٥-٢ مواضع الوصل

وينحصر مواضع الوصل عند البيانيين في مايلي (١٠٧):

١- أن يكون للجملة الأولى محل من الإعراب وقصد تشريك الثانية لها في حكمه.

٢- أن يراد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو.

٣- إذا اتفقتا خبراً أو إنشاءً وكانت بينهما مناسبة تامة، ولم يكن هناك سبب يقتضي الفصل بينهما .

٤- إذا اختلفتا خبراً وإنشاءً وأوهم الفصل خلاف المقصود.

٥-٢-١ قصد التشريك في حكم الإعراب

وقصد التشريك في حكم الإعراب أمر نحوي لا تعلق له بعلم المعاني ؛ هذا وصرح البهاء السبكي بهذا الأمر قال: " ... لأن من المعلوم أن من قصد التشريك عطف وهذا لا يتعلق بعلم المعاني بل هو من بداية قواعد النحو " (١٠٨) ؛ ثم صرح بعد هذا بان وجوب الوصل في مثل هذه المواضع وجوب لغوي ، قال : " وحاصله أنه اذا كان للجملة محل وقصد ثبوت حكم إعرابها للاحقة عطف عليها ، ويجب الوصل ووجوب هذا الوصل لغوي لأن قصد التشريك في الإعراب لا يتصور إلا بالوصل ولهذا قال المصنف عطف ولم يقل وصلت ؛ لأن الوصل إذا أريد به اللغوي يعبر عنه بالعطف " (١٠٩) .

٥-٢-٢ العطف بغير الواو

وأما الربط على معنى عاطف سوى الواو فلما في حرف العطف من معنى غير مطلق الجمع كالترتيب بلا تراخ في " الفاء " ومع التراخي في " ثم " فالعطف بمذين الحرفين عطف لغوي نحوي.

النحو كما نبحت عن التقديم فيه. والعجب أنا نرى أن كتب البلاغة مشحونة بالبحث عن الدلالات التي هي من موضوع النحو وحتى أنهم جعلوا دلالة الثلاثة الأولى على القصر من إصطلاح البلغاء (١٠٥)، فمن أين جاء هذا الإصطلاح وهم يصرحون مراراً بأن دلالة الثلاثة بالوضع.

٥-الفصل والوصل

١-٥ إن مسائل الفصل والوصل الذي بحث عنها أهل المعاني لا يخرج عن مسائل حروف العطف والبدل وعطف البيان والتوكيد التي بحث عنها النحاة؛ غاية الأمر أنه يحتاج الى بسط أكثر في تلك المسائل؛ لأن المعاني كما نعلم " علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بما يطابق مقتضى الحال".

فالبحث عن نفس هذه المسائل ليس من موضوع المعاني، وملاحظة الحيثية لا ترجح إيراد مثل هذه المسائل على غيرها حتى نقول إنها بحثت بعد ملاحظة تلك الحيثية.

و أشار الدكتور محمد محمد موسى إلى نشأة المبحث ووجود أصوله لدى النحاة، قال: " وعلينا أن نذكر أن النحاة درسوا الجملة الواقعة بدلاً أو بياناً أو تأكيداً، كما درسوا العطف للإستئناف وغير ذلك مما صار أصولاً تقوم عليها دراسة الفصل والوصل في كتب البلاغيين، ولذلك نقول: إن ما سوف تعرض له في إيجاز من كلام عبدالقاهر في هذا الباب كانت له أصوله في كتب النحو وكانت له إشارات تبعد وتقرب في كتب البلاغيين ولكن مهما يكن من أمر فقد كان عبدالقاهر هو الذي نفتش في الدراسات النحوية روح البلاغة كما بسط إشارات المتقدمين " (١٠٦).

قال الإربلي: " وهو (أي ثم) يفيد الترتيب كالفاء مع المهلة والتراخي... وهي من الحروف العشرة العاطفة التي تشرك الثاني في إعراب الأول ومن الأربعة التي تشركه في الحكم أيضا. قالوا وتفيد الترتيب مطلقاً - يعني في المفردات - نحو: " جاءني زيد ثم عمرو " والجمل ، كقوله تعالى: " الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون " (١١٠) وبعضهم جعلها لترتيب الجمل فقط " (١١١) .

٥-٢-٣ إتفاق الجملتين خبراً أو إنشاءً (١١٢)

فإذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنى أو معنى فقط وكانت بينهما جهة جامعة، تعطف الثانية على الأولى وهذا العطف أسلوب نحوي كقوله تعالى: (يخادعون الله وهو خادعهم) (١١٣) وقوله تعالى: (إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي حميم) (١١٤) وقوله تعالى: (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) (١١٥). ويشير ابن هشام في مبحث عطف الإسمية على الفعلية إلى رعاية التناسب بين الجملتين المتعاطفتين وهذه هي الجهة الجامعة التي بحث عنها البلاغيون (١١٦).

٥-٢-٤ إيهام الفصل خلاف المقصود

هذه المسألة في الحقيقة من مواضع الفصل وإن كان ظاهره يوهم الوصل، وقد اشبه الأمر على البلاغيين في عد هذا الموضع من مواضع الوصل. لأن المثال الذي يوردونه في هذا الباب: "لا وأطال الله بقاءك"، داخل في مواضع الفصل والواو هذه واو الإستئناف، وهي ليست عاطفة بل إستئنافية ومعنى الإستئناف هو الفصل. ومهما يكن من أمر هذه المسألة من الأساليب النحوية التي لاتتعلق بالمعاني. وصرح ابن هشام في المغني (١١٧) بأن واو الإستئناف غير واو العطف ويكون مابعد هامر فوعاً دائماً. وأظن أن التماثل في الهيئة كان باعثاً لهذا الإشتباه من جانب البلاغيين .

٦- مواضع الفصل

٦-١ ينحصر مواضع الفصل عند البلاغيين فيما يلي (١١٨)

أن يكون بين الجملتين إتحاد تام وذلك بأن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى أو بيانا لها أو بدلا منها ويقال حينئذ إن بين الجملتين كمال الإتصال.

أن يكون بينهما تباين تام وذلك بأن تختلفا خبراً وإنشاءً أو بالأبصار تكون بينهما مناسبة ما ويقال حينئذ إن بين الجملتين كمال الإنقطاع.

أن تكون الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الأولى ويقال حينئذ إن بين الجملتين شبه كمال الإتصال.

٦-٢ كمال الإتصال

وأما كمال الاتصال فقد صرح البلاغيون أنفسهم بأنه يكون لأحد ثلاثة أمور، كون الثانية توكيداً أو بدلاً أو عطف بيان. قال السبكي: " فكمال الإتصال لأحد ثلاثة أمور: أن تكون الثانية مؤكدة أو بدلاً أو عطف بيان وقال السكاكي: وكذا النعت أيضا والمصنف أسقطه وستتكلم عليه وذلك لأن التوابع هي هذه الأربعة؛ و البديل هو المقصود فإن المبدل منه في حكم الطرح وكذلك النعت والمعطوف بيانا والمؤكد كلها هي عين المتبوع. وإذا كان عينه والعطف يقتضي التشريك كان العطف منافياً لكل من هذه التوابع؛ فعلم أنه لا يجوز حيث أريد أحدهما-أي إحدى الجملتين " (١١٩) .

ونفهم من كلام صاحب عروس الأفراح: " أنه لا يجوز حيث أريد أحدهما "، أن الفصل واجب لغة وهذا مما يدخل المسألة من موضوع النحو.

وقد تكلم النحاة والمعربون حول مسألة وقوع الجملة بدلتابعة لجملة أو وقوع الجملة مفسرة لجملة منهم ابن هشام في الباب الرابع من المغني (١٢٠).

" فوز انه وزان... " (١٢٩) في كل تلك المواضع ولا يقول هي بدل أو عطف بيان أو توكيد.

وقال ابن هشام: " قولنا إن الجملة المفسرة لاجل لها ، خالف فيه الشلوين فرعم أنها بحسب ما تفسره ؛ فهي في نحو: (زيداً ضربته) لا محل لها وفي نحو: (إنا كل شيء خلقناه بقدر) (١٣٠) ونحو: (زيد الخبز يأكله) بنصب الخبر في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت (أكله)..." (١٣١).

وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة" (١٣٢) وفي هذا الكلام إشارة الى مسألتين:

الأولى: أن وقوع الجملة عطف بيان أو بدلاً مسألة خلافية عند النحاة ومنهم من أثبت ذلك.

الثانية: أن ابن هشام جعل كثيراً مما بحثه أهل المعاني في باب الفصل والوصل من قبيل الجمل المفسرة كما في المغني (١٣٣). ومن كلتا الحالتين نعلم ان المسألة نحوية لا علاقة لها بالمعاني، اللهم الامع لحاظ قيد الحيشية؛ ولكن الحيشية لا تخص الفصل والوصل فقط.

وأشار ابن هشام في موضع آخر إلى أن الجملة تقع بدلا وأتى بأمثلة مثل: (وأسرروا النجوى...) (١٣٤) وأتى برأى الزمخشري ويقول : إن الجملة الواقعة بعدها تحتل التفسير أيضا. (١٣٥)

٦-٣ عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

وعطف الخبر على الإنشاء أو بالعكس مسألة خلافية فيما بين النحاة؛ قال ابن هشام : " عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس، منعه البيانين والناظم (أي ابن مالك) في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقل عن الأكثرين وأجازاه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو: (وبشر الذين آمنوا)

ومنه أخذ الأشموني حيث قال: " تبدل الجملة من الجملة نحو: (أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين) (١٢١) وقوله: أقول له ارجل لا تقيمن عندنا " (١٢٢).

وقال الدسوقي على قول ابن هشام: (ولم يثبت الجمهور) في جواز كون الجملة بدل اشتمال: " أي وخلافهم أثبتته، ومنه قوله :

فقلت له ارجل لا تقيمن عندنا

وإلا فكأن في السر والجهر مسلما

فجعلوا جملة (لا تقيمن عندنا) بدل اشتمال من قوله (إرجل)، لأن النهي عن الإقامة يستلزم الأمر بالرحيل. وكما في قوله تعالى: (أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين) (١٢٣)، فال جملة أمدكم بأنعام الخ بدل بعض" (١٢٤).

ثم أشار الدسوقي إلى قول ابن هشام وصرح بأن (الجمهور) يعني غير البيانين قال: " وقوله الجمهور أي جمهور العلماء وخلاف الجمهور البيانين " (١٢٥).

وقال الأشموني في شرح الألفية في مبحث الفرق بين عطف البيان والبدل-وهوأخذه من ابن هشام (١٢٦): " أنه (أي عطف البيان) لا يكون جملة بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي وأنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البدل وأنه لا يكون فعلا تابعاً لفعل بخلاف البدل " (١٢٧).

فانكر ابن هشام و الأشموني كون الجملة عطف بيان، أما الصبان فقد قال في هذا الموضع: " يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة (قال يا آدم) عطف بيان على (فوسوس إليه الشيطان) وكما يشكل على قوله أنه لا يكون تابعاً لجملة " (١٢٨).

وهذا تصريح بأن الجمل التي بحث عنها البيانين في كمال الاتصال من قبيل البدل والعطف بيانا والتوكيد. هذا وصاحب التخليص لا يصرح مثل هذا التصريح بل يقول:

(١٤٢) وهذا دليل قاطع، لأن المجوزين استدلوا بالقرآن وهذا يثبت أن الجواز عندهم كان لغة وبلاغة. وإذا تبين هذا نتأمل فيما قاله البلاغيون من " أنه لا يجوز عطف الإنشاء على الخبر وعكسه إلا إذا أوهم الفصل خلاف المقصود" ونقول من الأمثلة التي جاء بها البلاغيون في هذه المسألة قول القائل: " لا وبارك الله فيك " في جواب من قال: " هل لك حاجة أساعدك فيها" وهوليس من قبيل العطف أصلاً لأن الواو هنا- كما أشرنا إليه- للإستئناف والإستئناف الفصل.

ثم لا علاقة لشيء من هذه الأمور بالمعاني وإنما اتينا بالتفاصيل ليعلم أن المسألة بخلافاتها مما بحثه النحاة وهي تتعلق بالنحو والبلاغة.

٦-٤ شبه كمال الإتصال

أما كون الثالثة جواباً عن سؤال يفهم من الأولى والذي سماه البيانين شبه كمال الإتصال فمن الجمل المستأنفة التي بحث عنه النحاة؛ وقال أهل المعاني في هذا الموضوع أنه يحتمل الاستئناف (١٤٣).

والإستئناف عند النحاة أوسع لأنه يشمل الجملة المفتحة بما النطق والجملة المنقطعة عما قبلها . قال ابن هشام: " ويحض البيانين الإستئناف بما كان جواباً عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى: (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين) إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم مكرمون) (١٤٤) " (١٤٥). وقد ذكر ابن هشام ما قد خفي فيه الإستئناف وفصل (١٤٦).

ومما يؤكد كون الفصل والوصل داخلاً في باب النحو قول البهاء السبكي: " قد علم حكم الحملتين في الوصل والفصل أما المفردات فلم يتعرضوا لها في ذلك والظاهر أنهم

(١٣٦) ، في سورة البقرة (وبشر المؤمنين) (١٣٧) في سورة الصف. قال أبوحيان وأجاز سيبويه؛ جاءني زيد ومن عمرو العاقلان، على أن يكون العاقلان خبراً لمخدوف، ويؤيده قوله:

وإن شفائي عبرة مهراقة

وهل عند رسم دارس من معول

وقوله:

تناغي غزلاً عند دار ابن عامر

وكحل أما قيك الحسان بإئمد" (١٣٨) .

هذا وأشار بعض المحشين إلى أن منع البيانين ليس منعاً مطلقاً. قال الصبان: " قوله: ومنعه البيانين . قال السيد السند-أي الشريف الجرجاني:- منع البيانين إنما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل، فإن ذلك جائز فيها، وكفأك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: (وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) (١٣٩)؛ وليس مختصاً بالجمل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك: زيد أبوه صالح وما أفسقه " (١٤٠).

ثم أشار إلى تأويل السيد الجرجاني في جواز العطف في الجمل التي لها محل من الإعراب وقال: " ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات ، فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها " (١٤١).

ثم أشار الصبان إلى رأى السبكي في أن العطف وإن كان جائزاً لغة فإنه لا يجوز بلاغة ورد هذا القول؛ قال: " قوله: وأجازه الصفار، قال البهاء السبكي: أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه، ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة ... وفيه عندى تطر وإن أقره شيخنا والبعض، لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين "

الموامش

- ١- انظر: الأطول / ٣٤٨
- ٢- بديع القرآن / ٢١
- ٣- نفس المصدر / ٢٥
- ٤- نفس المصدر / ٢٦
- ٥- نفس المصدر / ٢٦-٣١
- ٦- نفس المصدر / ٥٥-٥٦
- ٧- مناهج بلاغية / ٩٧-١٠٠
- ٨- نفس المصدر / ١١٠
- ٩- الكتاب / ٢٢/١
- ١٠- انظر: شروح التلخيص / ٢٨٩/٢
- ١١- البيت لبشار في مقدمة ديوانه ٧٥/١ وفي الإشارات والتنبيهات / ٣٧ والمرعث الذي يلبس الرعثة أي القرط في أذنه والقاصي والداني البعيد والقريب وكان بشاريلقب بالمرعث لرعثة كانت له في صغره. يقول: أنا الذي كنت ألبس القرط في أذني ولا أخفى على أحد لا القريب ولا البعيد.
- ١٢- البيت من الطويل وهو لمعشوقة ابن دمينه في ديوانه / ٤٢ وفي الأغاني / ١٧/٥٣ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ١٣٨١ وبلانسة في مغني اللبيب / ٢/١٢٦، شماتة العدو فرحه ببليّة تنزل بمن يعاديه، أي: أنت الذي أخلفتني ما وعدتني ولم تدم على العهد وافرحت العدو الذي كان يلومني بسبب جي إياك.
- ١٣- يونس / ١٠٩
- ١٤- انظر: دلائل الإعجاز / ٩٥
- ١٥- شرح المفصل / ١/٤٥٠
- ١٦- أنظر: عروس الأفراح / ٢/٢٧٦ و٢٧٩ و٢٨٢-٢٨٥ وشرح ابن عقيل / ١/١٥٣-١٥٥

إنما تركوا ذلك لأنه في الغالب واضح " (١٤٧). يعني أنه جاء في علم النحو بالتفصيل.

النتيجة

ويمكن أن نلخص نتائج هذا البحث في ما يلي:

- ١- البحث عن أحوال المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والتقديم داخل في النحو ولا يحسن البحث عنها في علم البلاغة.
- ٢- القصر - بما هو هو - في القصر بطريق العطف وبانما وبالنفى والاستثناء من معاني الحروف ولا علاقة له بعلم المعاني بل هو من صميم علم النحو وكذلك ما يكون بالتقديم لأن التقديم نوع من أنواع الأساليب النحوية.
- ٣- مبحث الوصل والفصل من أبواب المعاني هو نفس ما بحث عنه في النحو عند ما تعرض النحاة للعطف أو التوكيد والبدل والعطف بياناً فلا فائدة في الحديث عنه بهذا التفصيل الذي نراه في علوم البلاغة.
- ٤- ذكر البلاغيون "إيهام خلاف المقصود" في مبحث الوصل، والمسألة من مواضع الفصل وإن كان ظاهره يوهم الوصل وقد اشتبه الأمر عليهم في عد هذا الموضوع من مواضع الوصل، لأن الواو هنا للإستئناف وهي ليست عاطفة.
- ٥- إذا درسنا كثيراً من هذه المسائل التي نراها في علوم البلاغة - وخصوصاً في المعاني - في مواضعها الخاص بما في النحو تتجلى علوم البلاغة في ثوبها الجديد ونراها أخصر وأقرب للأذواق السليمة والطبائع المستقيمة التي هي بصدد الكشف عن أستار معاني الكلام ودرك أغوارها فيكون الطالب على بصيرة تامة في دراسته البلاغية بحيث لا تملّه كثرة المباحث ولا تبعده عن المقصود.

- ١٧- أنظر: عروس الأفراح ٢/٢٨٢-٢٨٤ وشرح ابن عقيل ١/١١٨-١٢٦
- ١٨- أنظر: عروس الأفراح ٢/٢٨٢-٢٨٤ وشرح ابن عقيل ١/١٣٠-١٣٦
- ١٩- لقمان ١١
- ٢٠- أنظر: عروس الأفراح ٢/٢٨٣-٢٨٩ وشرح ابن عقيل ١/١٧٧-١٧٨
- ٢١- عروس الأفراح ٢/٣٠٨-٣٠٩ وشرح ابن عقيل ١/٢١٥-٢٢٧
- ٢٢- البقرة ٧
- ٢٣- الانبياء ٩٣
- ٢٤- التوبة ٧٢
- ٢٥- الرعد ٢٤
- ٢٦- عروس الأفراح ٢/٣١٠ وشرح ابن عقيل ١/٢١٨
- ٢٧- دلائل الإعجاز ١٧٤
- ٢٨- أنظر: دلائل الإعجاز ١٠٢-١٠٣
- ٢٩- أنظر: شرح الكافية ١/١٠٩
- ٣٠- التلخيص ٦١ وعروس الأفراح ٢/٤٦٠-٤٦٣
- ٣١- مغني اللبيب ١/٤٥
- ٣٢- البروج ١٤
- ٣٣- النحل ١٠٨
- ٣٤- أنظر: مغني اللبيب ١/٤٥
- ٣٥- نفس المصدر
- ٣٦- نفس المصدر
- ٣٧- أنظر: التلخيص مع عروس الأفراح ١/٤٥٨-٤٦٠
- ٣٨- أنظر: عروس الأفراح ٢/٤٠٦
- ٣٩- مغني اللبيب ٢/٢٥٨
- ٤٠- التوبة ٦
- ٤١- الإنشاق ١
- ٤٢- الإسراء ١٠٠
- ٤٣- أنظر: عروس الأفراح ١/٤١٠
- ٤٤- أنظر: نفس المصدر ١/٤٦٧
- ٤٥- البقرة ٢٥٨
- ٤٦- الزمر ٩
- ٤٧- الأعراف ٣١
- ٤٨- الإنسان ٢٠
- ٤٩- ال عمران ١٣٠
- ٥٠- الإسراء ٣٢
- ٥١- الضحى ٣
- ٥٢- الفرقان ٤١
- ٥٣- الحديد ١٠
- ٥٤- مغني اللبيب ٢/٢٣٩-٢٤٠
- ٥٥- الأنعام ١٤١
- ٥٦- الأنعام ١٤١
- ٥٧- البقرة ١٣
- ٥٨- الواقعة ٨٥
- ٥٩- الفرقان ٤١
- ٦٠- النساء ٩٢ والمجادلة ٤
- ٦١- المجادلة ٤
- ٦٢- يونس ٧٥
- ٦٣- الضحى ٣
- ٦٤- الليل ٥
- ٦٥- الضحى ٥
- ٦٦- التوبة ٩
- ٦٧- مغني اللبيب ٢/٢٥٩-٢٦٠
- ٦٨- الكهف ٢٨
- ٦٩- النور ٦٣
- ٧٠- مغني اللبيب ٢/١٥٩

- ۷۱- انظر: عروس الأفراح/۱-۴۸۳-۴۸۶
- ۷۲- أنظر: شرح ابن عقيل/۱-۴۸۴ و ۵۴۱-۵۴۲
- عروس الأفراح/۲-۴۸۳-۴۸۶
- ۷۳- عروس الأفراح/۲-۴۸۳
- ۷۴- غافر/۲۸
- ۷۵- عروس الأفراح/۲-۴۸۴
- ۷۶- المطول/۳۴
- ۷۷- مفتاح العلوم/۲۴۷-۲۴۸
- ۷۸- المطول/۳۶-۳۷
- ۷۹- عروس الأفراح/۱-۳۸۸
- ۸۰- المطول/۲۱۰
- ۸۱- نفس المصدر
- ۸۲- نفس المصدر/۲۱۰-۲۱۱
- ۸۳- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب/۲۵۲
- ۸۴- نفس المصدر
- ۸۵- نفس المصدر و الدسوقي/۱-۲۵۱
- ۸۶- جواهر الأدب/۲۵۲
- ۸۷- مغني اللبيب/۱-۲۵۱
- ۸۸- المطول/۲۱۱-۲۱۲
- ۸۹- الإيضاح في شرح المفصل/۱-۲۰۳
- ۹۰- أنظر: الإيضاح/۱-۲۰۳
- ۹۱- عروس الأفراح/۱-۳۸۸
- ۹۲- كالتفتازاني في المطول/۲۱۱-۲۱۲
- ۹۳- أنظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب/۱-۱۹۶-
- ۹۴- أنظر: نفس المصدر
- ۹۵- أنظر: الأطول/۱-۵۴۴
- ۹۶- أنظر: نفس المصدر/۵۴۴-۵۴۵
- ۹۷- جواهر الأدب/۴۴۶
- ۹۸- نفس المصدر
- ۹۹- المطول/۲۱۲
- ۱۰۰- نفس المصدر/۲۱۴
- ۱۰۱- نفس المصدر/۲۱۱-۲۱۲
- ۱۰۲- حاشية الشريبي على جمع الجوامع/۱-۲۵۷
- ۱۰۳- المطول/۲۱۴
- ۱۰۴- جمع الجوامع/۱-۲۵۷-۲۵۸
- ۱۰۵- أنظر: المطول/۲۱۴
- ۱۰۶- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري/۱۷۷
- ۱۰۷- أنظر: متن التلخيص مع شرح الأطول/۱-۵۷-۵۹
- ۱۰۸- عروس الأفراح/۲-۱۵
- ۱۰۹- نفس المصدر
- ۱۱۰- الأنعام/۲
- ۱۱۱- جواهر الأدب/۳۶۳
- ۱۱۲- أنظر: الأطول/۲-۳۴-۳۵ وعروس الأفراح/۲-۳۸-
- ۴۲ ومغني اللبيب/۲-۱۳۰-۱۳۱
- ۱۱۳- النساء/۱۴۲
- ۱۱۴- الإنفطار/۱۳-۱۴
- ۱۱۵- الأعراف/۳۱
- ۱۱۶- أنظر: مغني اللبيب/۲-۱۳۰-۱۳۱
- ۱۱۷- أنظر: نفس المصدر/۲-۲۲-۲۳
- ۱۱۸- أنظر: التلخيص مع شرح الأطول/۱-۵۷-۵۹
- ۱۱۹- عروس الأفراح/۲-۲۳
- ۱۲۰- مغني اللبيب/۲-۱۰۶
- ۱۲۱- الشعراء/۱۳۲-۱۳۳
- ۱۲۲- حاشية الأشموني/۳-۱۹۴-۱۹۵
- ۱۲۳- الشعراء/۱۳۲-۱۳۳
- ۱۲۴- الدسوقي على المغني/۲-۵۹
- ۱۲۵- نفس المصدر

- ١٢٦- مغني اللبيب ٢/١٠٦
- ١٢٧- حاشية الصبان على الأشموني ٣/١٣٠
- ١٢٨- نفس المصدر
- ١٢٩- أنظر: الأطول ١/٥٩-٦٠
- ١٣٠- القمر/٤٩
- ١٣١- مغني اللبيب ٢/٦٠
- ١٣٢- نفس المصدر
- ١٣٣- أنظر: نفس المصدر ٢/٨٠
- ١٣٤- الأنبياء/٣
- ١٣٥- أنظر: مغني اللبيب ٢/٨٠
- ١٣٦- البقرة/٢٥
- ١٣٧- الأحزاب/٤٧
- ١٣٨- مغني اللبيب ٢/١٢٨
- ١٣٩- ال عمران/١٧٣
- ١٤٠- حاشية الصبان ٣/١٧٩
- ١٤١- نفس المصدر ٣/١٧٩-١٨٠
- ١٤٢- نفس المصدر ٣/١٨٠
- ١٤٣- أنظر: مغني اللبيب ٢/٨٠
- ١٤٤- الذاريات/٢٤-٢٥
- ١٤٥- مغني اللبيب ٢/٤٣
- ١٤٦- نفس المصدر
- ١٤٧- عروس الأفراح ٢/٦٣
- [٢] ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان(١٤٢٥هـ.).
الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق إبراهيم محمد
عبدالله، ط١، دمشق: دار سعد الدين.
- [٣] ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد عصام
الدين(١٤٢٢هـ.). الأطول شرح تلخيص مفتاح
العلوم. حققه وعلق عليه الدكتور عبد الحميد
هنداوي، ط١، بيروت: دارالكتب العلمية.
- [٤] ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله(١٣٨٤هـ.). شرح ابن
عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين
عبد الحميد، ط١٤، القاهرة: مطبعة السعادة.
- [٥] ابن هشام ، أبو محمد عبدالله جمال
الدين(١٤٢١هـ.). مغني اللبيب عن كتب
الأعاريب. ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي .
- [٦] أبو موسى ، الدكتور محمد محمد(١٤٠٨هـ.):
البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في
الدراسات البلاغية. ط٢ ، القاهرة: دارالتضامن.
- [٧] الإربلي ، علاء الدين بن علي(١٤١٢هـ.). جواهر
الأدب في معرفة كلام العرب. ط١، بيروت :
دار النفائس
- [٨] الأمير، الشيخ محمد. الحاشية على مغني اللبيب.
القاهرة: مطبعة حجازي.
- [٩] التفتازاني، سعد الدين(١٣٠٩هـ.). المطول . القاهرة:
دار الطباعة.
- [١٠] الدسوقي، الشيخ مصطفى محمد عرفة:
حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. القاهرة: ملتزم الطبع
والنشر عبد الحميد أحمد حنفي.
- [١١] السبكي، الشيخ بهاء الدين أبو حامد
محمد(١٤٢٢هـ.). عروس الأفراح في شرح تلخيص

المصادر والمراجع

- [١] ابن أبي الاصبغ المصري(١٣٦٨هـ.ش) . بديع
القرآن. ترجمه: سيد علي مير لوجي ، ١٣٦٨مشهد:
آستان قدس رضوى.

سید علی میر لوحی، هادی رضوان

[۱۳] عتیق، الدكتور عبدالعزیز: فی تاریخ البلاغة العربية.

بیروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

[۱۴] المحلي، الجلال شمس الدین محمد بن أحمد. شرح جمع

الجوامع فی أصول الفقه. القاهرة: مكتبة الشيخ

مصطفى الحلبي البابی.

[۱۵] مطلوب، الدكتور أحمد (۱۳۹۳هـ.). مناهج

بلاغية. ط ۱، بیروتك دارالعلم للملایین.

المفتاح. تحقیق الدكتور خليل ابراهيم خليل، ط ۱،

بیروت: دارالكتب العلمية.

[۱۲] الصبان، الشيخ محمد علی (۱۴۱۷هـ.). حاشية

الصبان علی شرح الأشمونی. ضبطه وصححه وخرج

شواهدہ ابراهيم شمس الدین، ط ۱، بیروت : دارالكتب

العلمية.

رویکردی نو به مسائل نحو و بلاغت و اثر آن در مطالعات بلاغی

سید علی میر لوحی^۱، هادی رضوان^۲

تاریخ دریافت: ۱۳۸۵/۱۲/۱۶

تاریخ پذیرش: ۱۳۸۶/۴/۲۵

مسائل مربوط به بلاغت قبل از تدوین آن به عنوان یک علم، در لابه لای کتابهای نحوی دیده می‌شود. به این معنی که نحویان قبل از بلاغیان در بلاغت کلام اظهار نظر کرده و آن را با بحث های نحوی همراه ساخته اند. پس از تدوین و شکل گیری علم بلاغت، بسیاری از مسائل نحوی - که در واقع ارتباطی با

علم بلاغت ندارد - وارد این علم شد. از جمله این موارد بخش‌های قابل توجهی از بحث مسند الیه، مسند، احوال متعلقات فعل و نیز مبحث قصر و فصل وصل را می‌توان بر شمرد؛ زیرا تلاشهای بلاغیان در این میدان بیشتر بیانگر اصول نحوی و معانی وضعی است؛ در حالی که علم معانی از شیوه ای مطابقت کلام با مقتضای حال سخن می‌گوید. در این مقاله کوشیده ایم تا برخی از این موارد را بررسی کنیم.

واژگان کلیدی: نحو، بلاغت، معانی، اشتراک، مسندالیه، مسند، قصر، فصل و وصل

۱. استاد و مدیر گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان

۲. دانشجوی دکتری زبان و ادبیات عربی دانشگاه اصفهان و عضو هیأت علمی دانشگاه کردستان